

عن طائفة شاذة انهم قالوا يقتل بيد جلده اربع
مرات للمحدث الوارد في ذلك وهذا القول باطل مخالف
لاجماع الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم علي انه
لا يقتل وان تكرر منه اكثر من اربع مرات وهذا الحديث
منسوخ قال جماعة دل الاجماع على صحته وقال بعضهم
نسخه قوله صلى الله عليه وسلم لا يجلد دم امرئ مسلم
الا بحد في ثلاث النفس بالنفس والنيب الزاني والمشارك
له بينه المارقة للجماعة واختلف العلماء في قدر حد
الخمر فقال الشافعي وابو ثور وداود ونهل الظاهر
واخرون حده اربعون قال الشافعي رضي الله عنه
وللام ام ان يبلغ به ثمانين وتكون الزيادة على الاربعين
تغزيرت على تسببه في ازالة عقله وفي تعرضه للذيف
والقتل والوقوع الايذا وترك الصلاة وغير ذلك ونزل
القاضي عن ابي حنيفة عن السلف والفتحا منهم مالك وابو
حنيفة والاوزاعي والثوري واحمد واسحاق انهم قالوا
حده ثمانون واحتجوا بان الذي استقر عليه اجماع الصحابة
وان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن للمحدثين ولهذا
قال في الرواية الاوحد بخوارزمي وجملة الشافعي
وموافقيه ان النبي صلى الله عليه وسلم انما جلد
اربعين كما صرح به في الرواية الثانية واما زيادة
عمر فيك تغزيرات والتغزير برأيه رايع الامام ان شأ
فعله

فعله وان شأ تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه
فواه عمر نفعه ولم يره النبي صلى الله عليه وسلم
ولا ابو بكر ولا علي فتركوه وهكذا يقول الشافعي
ان الزيادة الجرايم الامام واما الاربعون فهي
الحد المقدر الذي لا بد منه ولو كانت الزيادة حدا
لم يتركها النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر ولم يتركها
علي بعد فعل عمر ولهذا قال علي رضي الله عنه وكل
سنة قوله جلده بجزئتين بخوارزمي اختلفوا
في معناه في صحابنا يتولون معناه ان الجزئتين
كانتا منفردتين جلده بكل واحدة منهما عدد احق
ككل من اجمع اربعون وقال اخرون ممن يقول
جلده الخمس ثمانون معناه انه جمعها وجلده بهما
اربعين فيكون المبلغ ثمانين وتاويل صحابنا اظهر
لان الرواية الاخرى مبينة لفحده وايضا حديث
علي رضي الله عنه بيّن لها قوله فضر به بجزئتين
وفي رواية بالجزئتين والنعاء قوله فلما كان عمر ودنا
الناس من الويف والقوى الرفيف الموضع التي فيها
المياه او هي قريبة منها ومعناه لما كان عمر من الخطأ
وفتح الشام والعراق وسكن الناس في الويف
ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الاعناب
والثمار اكثر وامر بسر بانه فزا وعمر رضي الله عنه

195